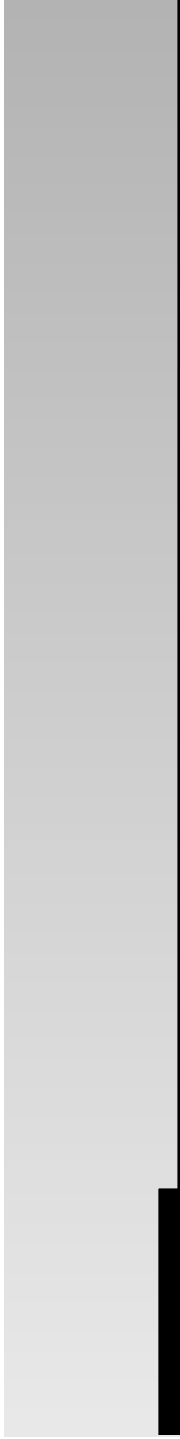


عدوان تموز ٢٠٠٦

الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية.

المعونات. وتقويم عمليات إعادة الإعمار



عدوان تموز ٢٠٠٦
الضائر البشرية والاقتصادية والبيئية ،
المعونات ، وتقويم عمليات إعادة الإعمار

حقوق الطبع محفوظة

الدراسة: عدوان تموز ٢٠٠٦
الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية،
المعونات، وتقويم عمليات إعادة الإعمار
الناشر: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
الإعداد: عبد الحلیم فضل الله
رضوان ب. جمول
التاريخ: حزيران ٢٠٠٨م الموافق جمادى
الأولى ١٤٢٩هـ.
القياس: ١٥ × ٢٤ سم
الطبعة: الأولى
العدد: الثاني عشر

ثبت المحتويات

مدخل	٧
القسم الأول: الخسائر البشرية والاقتصادية والبيئية للعدوان الصهيوني	١٧
١- إبادة المجال الرمزي	١٧
٢- اتجاهات وأرقام ونتائج	١٩
أولاً: على صعيد الخسائر البشرية	٢١
ثانياً: على صعيد الخسائر الاقتصادية	٢٣
أ- الأرقام الرسمية العامة	٢٣
ب- التقديرات المفصلة للخسائر المادية المباشرة	٢٥
١- (ب) الوحدات السكنية	٢٥
٢- (ب) القطاع التبروي	٢٦
٣- (ب) القطاع الصحي	٢٦
٤- (ب) المرافق العامة والبنى التحتية المدنية	٢٧
٥- (ب) أضرار القطاعات الاقتصادية	٣٠
ج- التقديرات المفصلة للخسائر المادية غير المباشرة	٣٣
ثالثاً: على صعيد النتائج الاجتماعية	٣٥
رابعاً: على صعيد الأضرار البيئية ومخاطر القنابل العنقودية	٣٧
القسم الثاني: المساعدات المالية الخارجية وعمليات الإغاثة وإعادة الإعمار	٤١
أولاً: المساعدات التي حصل عليها لبنان تحت عنوان إعادة الإعمار	٤٣
مؤتمر ستوكهولم	٤٦
ثانياً- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار	٥٠
١- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تقوم بها الهيئات الرسمية اللبنانية	٥٠
أ) بيان الهيئة العليا للإغاثة في ٣١ / ١ / ٢٠٠٨ والخلل في إدارة ملف التعويضات	٥١
١- (أ) الوحدات السكنية المتضررة، كلفة التعويضات،	
التغطية والمبالغ المدفوعة والمتبقية على حساب المساكن المتضررة	٥١
٢- (أ) إجمالي المبالغ المدفوعة والمتبقية	
من تاريخ ١٢/٧/٢٠٠٦ حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٧	٥٤

٥٦	٣-١) التمويل المتاح لتعويض المساكن المتضررة والبنية التحتية في الضاحية الجنوبية وقرى جنوب لبنان، وجهة الاستخدام، الحجم والصادر
٦٢	٤-١) معضلة النقص في تمويل بقية المساكن المتضررة غير المكفولة
٦٤	ب) آليات التعويض وإعادة الإعمار الرسمية
٦٥	٢- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تقوم بها الهيئات الأهلية المحلية
٦٦	١-٢) مشروع الإيواء والترميم
٦٧	٢-٢) مشروع «وعد»
٦٩	٣- عمليات الإغاثة وإعادة الإعمار التي تتولاها الجهات المانحة مباشرة
٧١	القسم الثالث: تقويم عام لعمليات إعادة الإعمار
٧٣	١- تمهيد
٧٤	٢- المقارنة بين مشروع إعادة الإعمار
٨١	٣- حول أزمة التمويل
٨٥	الملاحق
	ملحق رقم (١): دراسة المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق
٨٧	حول الأضرار الاقتصادية للعدوان
	أولاً: كلمة رئيس المركز الإقتصادي للدراسات والتوثيق
٨٧	في المؤتمر الصحفي لإعلان نتائج الدراسة
٨٩	ثانياً: نص الدراسة
١٠٥	ملحق رقم (٢): الجداول
	ملحق رقم (٣): نتائج دراسة خطيب وعلمي حول الخسائر المباشرة للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦
١١٥	ملحق رقم (٤): نص مشروع مصرف لبنان لإنشاء صندوق خاص لتمويل إعمار وإعادة إعمار لبنان
١١٧	ملحق رقم (٥): قرار رئيس الحكومة فؤاد السنيورة حول آلية تحديد ودفع المساعدة عن أضرار البناء اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية من جراء العدوان الصهيوني في منطقة الضاحية الجنوبية
١٢١	ملحق رقم (٦): مشروع وعد: الحجم، الآليات، المبادئ العامة، المواصفات، المضامين العامة

مدخل

تمحور الصخب السياسي في اليومين الأوّلين لحرب تموز ٢٠٠٦ حول انعكاساتها على السياحة والاصطياف، لكأن الهجمات المعادية كانت تستهدف منتجعات لا يشغلها مواطنون عاديون. فقد استدعي البعد الاقتصادي منذ الطلقة الأولى إلى معادلة الربح والخسارة، متقدماً لدى كثيرين على الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والتحدّيات الاستراتيجية والسياسية، وإلى أن أتضح المسار المتصاعد للمعركة، انهمك قسم كبير من المحلّلين ومعهم سياسيون كثير بإحصاء ما فقدته لبنان من حجوزات وزوّار، أكثر مما شغلتهم أعداد الشهداء والجرحى والمهجّرين قسراً عن مساكنهم.

في أيّة حرب، هناك أهمية استثنائية لبرامج إعادة البناء، لكن التداعيات الاقتصادية ليست سوى معيار ثانوي للحكم على النتائج، ويدلّ تاريخ الحروب على أنّ الموارد الاقتصادية يتم تعبئتها لتحقيق هدف نهائي هو الفوز بالجولة الأخيرة، أما الاعتبارات الاقتصادية، فإما أن تكون سبباً في اندلاع القتال أو تأتي لاحقاً لاستثمار النتائج. وتظهر التجربة اللبنانية من ناحية أخرى أن عوامل عدم الاستقرار الداخلية، والخيارات المنبثقة من طبيعة النظام الاقتصادي، تؤثر سلباً على النمو والتنمية أكثر من عوامل عدم الاستقرار الناشئة من أسباب خارجية. فالأولى لها تأثير دائم. فيما كان للثانية (ومن بينها الاحتلال والغزو) تأثيرات مؤقتة يمكن التعامل مع نتائجها، باتباع سياسات مجتمعية كفوءة.

إن تغليب «مناوئي المقاومة» في الداخل، الجانب الاقتصادي على السياسي في قراءة الأحداث، ينمّ عن استعمال متحيّز للوقائع الاقتصادية،

وهذا الأمر ليس جديداً، فقد شاع في أروقة السياسة في الفترات الأولى التي أعقبت الحرب الأهلية حين حاول الوافدون الجدد على السلطة، استبدال المشروع الشامل للنهوض وإعادة البناء السياسي والاجتماعي والاقتصادي برزمة من الأهداف الوسيطة والثانوية، التي يمكن قياسها كمياً، بحيث أمكنت المفاخرة مثلاً بتخفيض معدلات التضخم ورفع القيمة الاسمية (والحقيقية) لليرة، وتزايد حجم الودائع في الجهاز المصرفي اللبناني التي يعاد تدويرها في حلقة الدين العام، في حين كانت تتراجع المؤشرات النوعية، كالإنتاجية، ومستوى التنوع الإنتاجي، والقدرة على التصدير، والجاذبية الصافية للتدفقات، أي أنّ المؤشرات الهامشية المبسطة باتت معياراً للحكم على صحة أو عدم صحة نموذج اقتصادي اجتماعي بأكمله.

لكن المفارقة هذه المرة تتعدى سوء استخدام المؤشرات وتوظيفها في اتجاهات مغايرة لمضمونها، إلى تعمد تقديم فهم خاطئ لمفهوم الحرب ومعنى السياسة، واعتبارهما شأناً من شؤون الاقتصاد وحقلاً من حقوله. قد يصح ذلك، مع أن هناك جدلاً واسعاً حوله، في الدول ذات الاقتصادات الإنتاجية وتلك التي تبحث عن مكانتها في عالم المنافسة الدولية، لكنه لا يصح البتة في الاقتصادات الريعية الغارقة في التبعية للخارج. ولنتذكر هنا أنّ تسخير الموارد والسعي إلى إنتاج مقاربة للسياسة تتناسب مع نموذج غير متفق عليه للاقتصاد، ينم عن وجود نية لدى بؤر المصالح المتفشية في جسد النظام، لتحويل الهيمنة الاقتصادية إلى هيمنة سياسية، والتسليم باحتكار أقلية من المواطنين المسؤولية عن تحديد «تراتبية الأهداف الوطنية» وأوزانها والأثمان التي تستحقها. فيكون مقبولاً مثلاً هدر أكثر من اثني عشر مليار دولار من خلال تضخيم معدلات الفائدة في التسعينات كدعم غير مباشر للقطاع المالي، ولا يتاح دفع ٣٠٠ مليون دولار لتعويض القطاعات الاقتصادية عن جزء من خسائرها جراء العدوان، ولا يعود هذا فقط إلى اضطراب الأولويات وفساد المنهج العام للسلطة، بل للرؤية التاريخية الجامدة للنظام والدولة والتي يراد أن تكون عنوان الفكرة المرجعية لبناء المستقبل.

المشكلة ليست في إبراز خسائر الحرب والتأكيد على فداحة وجسامة العدوان في بلد يتخبط في أزمة، بل في استعمال البعد الاقتصادي ذريعة لتقرير ما إذا كان على لبنان إتباع هذا الطريق أو ذلك، في اللحظة التي تتنازعه فيها قوتان، واحدة تدعوه إلى نادي الدول القليلة التي لا زالت مستقلة عن إستراتيجية الحرب الأميركية، وأخرى تدفعه إلى التورط في الجبهة الإقليمية الموكل إليها خوض معارك جانبية، لمساعدة الأميركيين على التخلص من المأزق الصعب الذي يغرقون فيه.

وعلى سبيل المقارنة، لم يشغل الجانب الاقتصادي للحرب إلا حيزاً ضيقاً من مساحة النقاش في دولة العدو، مع أنه كان يخوض معركة هجومية في مقابل حرب الدفاع التي خاضتها المقاومة. لقد انصب الاهتمام هناك على قضايا أكثر خطورة، كالقدرة على الردع وجدوى الحرب الخاطفة في مواجهة تشكيلات غير نظامية، وضعف المجتمع الإسرائيلي في الحروب الطويلة والقاسية، وتأثير التحولات الليبرالية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي على إمكانية الاستمرار في العسكرة الشاملة للمجتمع، ومدى صلاحية نظرية الأمن القومي في التعامل مع المخاطر الجديدة...

لم يأخذ النقاش الاقتصادي مكاناً معتداً به داخل هذا الجدل، على الرغم من أن الاقتصاد الإسرائيلي، جرى تصميمه منذ البداية ليخدم فكرتي الحفاظ على وجود الدولة وعلى تفوقها، وتأمين الجاذبية الكافية «لأرض إسرائيل» كي تكون مقصداً للمهاجرين، فتم توزيع الاستعمالات القطاعية والمناطقية للأراضي بما يتلاءم مع احتياجات الدفاع والتوسع، واستند الاقتصاد الإسرائيلي إلى ثلاثية: الأرض، الدولة، والرأس المال العلمي، أكثر مما اعتنى بعنصري الكفاءة والمنافسة. مع ذلك كانت خسائر العدو كبيرة نتيجة الحرب، فقد تجاوزت وفق أكثر التقديرات اعتدالاً ٦,٥ مليار دولار، من دون احتساب التأثيرات التي تظهر على المدى المتوسط والطويل.

إنّ تقويم الأثر الاقتصادي للحرب الأخيرة، ينبغي أن لا يقف بالنسبة للبنان عند حدود إحصاء الخسائر والبحث عن تمويل كافٍ لإعادة البناء، بل

يتخطى ذلك إلى جعل الرؤية الاقتصادية جزءاً من منظور للأمن القومي لم يولد بعد، لكن ينبغي إيجاده لزيادة المناعة الوطنية في وجه المخاطر المحتملة، وهذا يتناقض حكماً مع خطاب السلطة الحالية التي تسعى إلى تصحيح التوازن مع العدو عبر زيادة التبعية « للمجتمع الدولي ». هنا لا نقصد إلى التفريط بليبرالية الاقتصاد اللبناني، والاستهانة بانفتاحه على الخارج، بل نرمي إلى أن لا تكون الهشاشة الاقتصادية سبباً في إضعاف الهوية الوطنيّة والانتقاص من الحقوق السياديّة، فبدلاً من أن يتمّ تكييف النظام الاقتصادي السياسي برمته مع التراتبية الخاطئة للأهداف والأولويات، يجب أن تصمّم السياسات المختلفة بطريقة تساعد على تحقيق الدولة لوظائفها الأساسية: الدفاع، الأمن، والعدالة.

هناك معنيان إضافيان لاختيار مناوئي المقاومة في مقابل المدخل الاقتصادي لتقليل من انتصارها وهما:

الأول: العودة عن المصالحة الإيجابية التي حصلت خلال عملية إعادة الإعمار الأولى في التسعينات، بين مقاومة الاحتلال وبناء الدولة، وأدت في حينه إلى عزل مسار النمو والتنمية عن تطورات القتال في الجنوب، فقد تنبّهت السلطة آنذاك إلى أن رفض حقّ المقاومة سيضرّ في نهاية المطاف ليس فقط بفرص التحرير بل بمناخات الاستثمار والإنتاج في آن معاً. وكان من ثمار هذه المصالحة الاستيعاب السريع لنتائج اعتداءين صهيونيين لا مثيل لهما حصلوا في ذروة المواجهة بين المقاومة والعدو الصهيوني. أولهما ما سمي بحرب « تصفية الحساب » في تموز ١٩٩٣. وثانيهما ما سمي بحرب « عناقيد الغضب » في نيسان ١٩٩٦، واللذان لم يتركاً أثراً يذكر على المنحى الاقتصادي العام. لا بل نجد أن الاقتصاد اللبناني سجل أعلى معدلات نموّه خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٦، حيث بلغت نسبة النمو الحقيقي للنتائج المحليّة ٧٪. ومن المؤكد أنه ما كان لمشروع النهوض الاقتصادي أن يخرج سليماً من تلك الاعتداءات رغم شرستها، لولا الاستقرار السياسي والأمني الذي وفّره عنصر الردع لدى المقاومة، المعزز في ذلك الحين بالانسجام الذي كان قائماً بين

قائد المقاومة سماحة السيد حسن نصر الله وراعي المشروع الإعماري رئيس الحكومة رفيق الحريري. ما يعني أن العمل المقاوم يمكن أن يتحوّل إلى عنصر استقرار أمني، وبالتالي جاذب للاستثمارات الخارجية ومحفز للنمو الاقتصادي، متى تمت رعايته واحتضانه سياسياً.

الثاني: إعادة توزيع المسؤوليات بأثر تراجعي عن الأزمة المالية، بحيث يتم تحميل الحرب الأخيرة مسؤولية تفاقم الأزمة، بل أيضاً قسطاً من المسؤولية التي تتحملها السياسات الخاطئة المعتمدة منذ عام ١٩٩٢. ما يعني عملياً تبرة الإدارة الأميركية من مسؤولية العدوان. إذ لا بد هنا من التأكيد على مسؤولية الموقف الأميركي، الذي عمل ليس فقط على تغطية العدوان الإسرائيلي سياسياً ودعمه عسكرياً بالعتاد والأموال والصواريخ الذكية، وإنما على إطالة أمد أطول فترة ممكنة بتواطؤ محلي أيضاً، من أجل مضاعفة كلفة الخسائر المالية والاقتصادية والبشرية للعدوان. وقد تبين بحسب المعاينة الميدانية لمسح الأضرار الذي أجرته إحدى الهيئات المعنية (مؤسسة جهاد البناء) أن الحجم الأكبر من تلك الأضرار قد حدث وبشكل هستيري خلال الأيام الأخيرة للعدوان الصهيوني. يكفي أن نشير في هذا المجال، وعلى سبيل المثال لا الحصر، أن القسم الأكبر من القنابل العنقودية قد ألقي على الأراضي الزراعية والمناطق السكنية على طول الشريط الحدودي خلال اليومين الأخيرين من أيام العدوان الذي استمرّ لمدة ثلاثة وثلاثين يوماً.

ولا نرمي ممّا سبق، إلى التقليل على الإطلاق من فداحة الخسائر التي مني بها الاقتصاد اللبناني أو الإنسان اللبناني في الممتلكات والأرواح من جراء العدوان الصهيوني، والتي كانت بالتأكيد ستكون أقلّ بكثير لولا التواطؤ الذي حدث من قبل بعض الأطراف المحلية والإقليمية والدولية. وإنما الغرض من ذلك تصويب ما يطرح في هذا المجال، خصوصاً في ظل التقارير الحكومية التي حملت «حرب تموز» مسؤولية العجز التقليدي في الموازنة العامة للدولة. فتقدر الخسائر بأكثر من ٥ مليارات دولار، متجاهلة بذلك عناصر إنفاق أساسية حاصلة مع «حرب تموز» أو من دونها، كارتفاع أسعار النفط في

الأسواق العالمية ما أدى إلى زيادة أعباء مؤسسة كهرباء لبنان العاجزة أصلاً من ناحية، وإلى تراجع عائدات الخزينة من رسوم صفيحة البنزين من جهة أخرى. وكذلك عن استحقاق مدفوعات سندات الخزينة بمليارات الدولارات، ودفع أموال التحكيم الدولي لشركتي الخليوي بملايين الدولارات. ما أدى إلى ارتفاع خدمة الدين خلال الفترة ذاتها.

وهنا تغفل هذه التقارير حقيقة أن الجزء الأساسي من تمويل الأعباء التي خلّفها العدوان قد تمّ عبر المساعدات المالية والعينية سواء من إيران والدول العربية الشقيقة، أو من هيئات المجتمع المدني المحلي والعربي والإيراني، وليس عبر الموازنة العامة للدولة.

على أن المسألة الرئيسية في موضوع المقارنة الاقتصادية بين مرحلتي ما قبل العدوان وما بعده، تبقى في أن تحسّن المؤشّرات المالية الذي شهده النصف الأول من عام ٢٠٠٦، والذي غالباً ما تلجأ إليه الأوساط الرسمية المذكورة للقياس، كان في الأصل تحسّناً ظاهرياً لا يعكس بأيّ حال الواقع الحقيقي للاقتصاد اللبناني، بقدر ما كان نتيجة هندسيات مالية معينة هدفها النهائي شراء الوقت في موضوع إدارة الدين العام.

في مقابل المدخل الاقتصادي لمناوئي المقاومة، المشار إليه أعلاه، الذي قوّم نتائج الحرب بطريقة محاسبية طالما خبرها اللبنانيون، برزت رؤية أخرى معتدلة، تعاملت بجدية مع نتائج الحرب، لكن في إطار نظرة متكاملة للحاجات والأهداف، فالمطلوب بحسب هذه الرؤية، إيجاد شبكات أمان سياسية اجتماعية تساعد على تحمّل ثمن الخيارات الوطنية، بدلاً من أن تكون فداحة الثمن مبرراً لنقض هذه الخيارات ومخالفة الثوابت التاريخية، وهذا ما قد يترتب عليه تبعات أكثر خطورة وفداحة.

وفي حين قام المدخل الذي اعتمده مناوئو المقاومة على المبالغة في تقدير الأضرار، والتركيز على العامل الاقتصادي، والبناء عليه للخروج بخلاصات سياسية، والاستخدام غير المكلف للموارد المتوافرة بكثرة، ونشر التشاؤم حول

عملية إعادة الإعمار، والتركيز على الأزمة لا على الحلول، فإن مدخل المقاومة الإعماري اتصف بالتالي :

- تحديد دقيق وموضوعي للخسائر* .
- تقييم متزامن للنتائج على الصعد المختلفة .
- التوازن في مشروع إعادة الإعمار بين الجوانب الاجتماعية والتنموية وأعمال الإغاثة .
- وضوح في الرؤية ونظرة تفاؤلية .
- فعالية كبيرة في استخدام الموارد المتاحة المحدودة نسبياً .

ولعل أخطر ما في التداخيات الاقتصادية للعدوان الصهيوني على لبنان في تموز من العام ٢٠٠٦، والتي ينبغي التوقف عندها ومتابعة أبعادها بعناية ودقة، هو محاولات تدويل أزمة الاقتصاد اللبناني التي ظهرت بدورها مؤخراً في مؤتمر باريس ٣، الذي انعقد برعاية فرنسية - أميركية واضحة في باريس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني من العام الجاري . فقد تمخض هذا المؤتمر عن نتائج يمكن أن تفضي إلى جعل التحكم بدقة الاقتصاد اللبناني في يد صندوق النقد الدولي، الذي بدأ دوره محورياً ليس في التحضير ومواكبة أعمال المؤتمر بصورة لافتة وحسب، وإنما في متابعة الإشراف على مدى التزام السلطة اللبنانية بالشروط التي وضعتها وستضعها الدول المانحة لتقديم المساعدات، والتي بلغت نحو ٧,٧ مليارات دولار غالبيتها على شكل قروض ميسرة، لا بل إن بصمات صندوق النقد بدت جلية وواضحة حتى في البرنامج الاقتصادي الذي تقدمت به السلطة إلى المؤتمر . ولم يعد خافياً، أن الشق المالي لهذا البرنامج هو من إعداد الصندوق، الذي سوف يستمر في مراقبة مدى التزام السلطة اللبنانية في تطبيق هذا البرنامج وفق المراحل المبرمجة له .

* هذا ما تجسد بشكل خاص في الأعمال الإحصائية الميدانية الحديثة، التي قام بها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وكذلك مؤسسة جهاد البناء . وقد التقت هذه الأعمال مع جهود أخرى قامت بها مؤسسات مثل مجلس الإنماء والإعمار، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي .

وذلك عبر فريق متخصص في إطار ما يسمى برنامج «مساعدة ما بعد النزاعات الطارئة» (Emerging Post-Conflict Assistance - EPCA)، على أن التقارير الدورية التي سيرفعها هذا الفريق إلى المجلس التنفيذي للصندوق ستصبح بمثابة البوصلة التي ستحدّد حجم ووجهة استخدام مساعدات الدول المانحة، لا بل مدى استجابتها.

وعلى أي حال، فإن أيّة دراسة اقتصادية لتداعيات العدوان الصهيوني على لبنان في تموز ٢٠٠٦ لا بدّ أن تدرك شمولية هذا العدوان لأهداف الإخضاع الاقتصادي، فضلاً عن السياسي والأمني. فسير العمليات العدوانية الجوية والبحرية والبرية، بما في ذلك الحصار الجوي والبحري على مدى شهرين، تعدّ في رقعته الجغرافية الأهداف العسكرية التقليدية لأيّ عمل مماثل، بحيث تحوّلت الأبنية السكنية والمؤسسات الاجتماعية والإنسانية ومحطات الوقود والأسواق والمحلات التجارية والسيارات المدنية والحقول الزراعية والطرق والجسور والمصانع إلى أهداف مفضّلة للمقاتلات والبوارج الحربية الإسرائيلية، في محاولة متعمّدة لرفع الفاتورة الاقتصادية والاجتماعية، ليس للضغط على المقاومة وحسب، بل واغتنام الفرصة لتنفيذ الأحلام الصهيونية بالهيمنة والسيطرة الاقتصادية عبر القضاء على فرص النهوض الاقتصادي للبنان.